البيان
التشريعي
www.albayan.ae

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

أحمد بن مسحار: البنية التشريعية المرنة دعامة لإنجاح رسالة «إكسبو 2020 دبي»

دبي-البيان

قال أحمد بن مسحار، الأمين العام للجنة العليا للتشريعات: إن توفير بنية تشريعية وقانونية تتسم بالمرونة اللازمة للنهوض بالحياة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتعليمية والصحية، يمثل أولوية قصوى للجنة، تماشياً مع رؤيتنا المتمثلة في إيجاد «تشريعات تواكب العصر وتحاكي المستقبل».

وأضاف: إن التشريعات المرنة في دبي تبرز باعتبارها ركيزة متينة لإنجاح رسالة «إكسبو 2020 دبي» لا سيما أنها أثبتت على مدى العقود القليلة الماضية أنّها لاعب أساسي في تعزيز الجاهزية للمستقبل، ودفع عجلة بناء اقتصاد تنافسي ومجتمع متناغم وتعزيز جودة الحياة وإسعاد الناس.

وبيّن أنه «في ظل الفرص المستقبلية المتوقّعة، تتنامى أهمية التركيز على تطوير العملية التشريعية والمنظومة القانونية لتكون قادرة على استيعاب الفرص الناشئة وتوجيه التطورات المتلاحقة في دعم مسارات الابتكار والاستدامة والعلوم والتكنولوجيا لضمان صنع غدٍ أفضل للأجيال القادمة».

وقال ابن مسحار: عملاً بالتوجيهات السديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في تعزيز مرونة التشريعات وسرعة الإنجازات باعتبارها أسس عملنا، نجدّد التزامنا بتوطيد دعائم المرونة والشفافية والاستدامة في تطوير وتعزيز وتطبيق التشريعات وتوطيد دعائم منظومة تشريعية وقانونية متكاملة تدعم خطط التنمية الشاملة والمستدامة محلياً، بما يصب في خدمة التطلعات الوطنية في جعل دبي والإمارات قوة مؤثرة على الخارطة العالمية.

تشريعات دبي لاعب أساسي في تعزيز الجاهزية للمستقبل

خطوة

أكد أحمد بن مسحار أن الانطلاقة القوية لـ«إكسبو 2020 دبي» شكّلت خطوة متقدمة على درب تعزيز الريادة العالمية لإمارة دبي، التي استضافت الحدث العالمي الأكبر من نوعه في ظل ظروف استثنائية نتيجة تفشي جائحة «كوفيد 19»، مؤكدة مجدداً أنها نموذج يُحتذى به في التقدم والنماء استلهاماً من الرؤية الثاقبة لقيادتها الرشيدة التي جعلت «اللامستحيل» ثقافة راسخة وقيمة جوهرية لتحويل التحديات إلى فرص واعدة لاستشراف وصنع مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

وقال: يتفرّد الحدث الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا بالتركيز على ثلاثة محاور تترجم الرؤية المستقبلية لدبي؛ وهي «الفرص» و«التنقل» و«الاستدامة»، مقدّماً منصات تفاعلية مهمة لتحفيز الابتكار البشري والتقدم التكنولوجي تحت شعار «تواصل العقول وصنع المستقبل»، للوصول إلى منهجيات جديدة وطرق إبداعية وحلول فاعلة لخلق مجتمعات أكثر أمناً وازدهاراً حول العالم.

مسؤولية

وتابع: نضع على عاتقنا خلال المرحلة المقبلة، مسؤولية التركيز على تحديث التشريعات الداعمة لعملية إعادة صياغة وصناعة السياسات الحكومية القائمة على منهجيات واضحة ومبتكرة، تعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وفي مقدمتها سيادة القانون واستدامة التشريعات الضامنة لتوظيف وتسخير الفرص في خدمة الأهداف الرامية إلى بناء مدن المستقبل، ونواصل من جانبنا إعداد ودراسة التشريعات المنسجمة مع المتغيرات المتسارعة، دعماً للمساعي الحكومية في جعل دبي في موقع الصدارة بين المدن الأكثر تطوراً وجذباً حول العالم.

مبادرات نوعية

كما قال: سنمضي قدماً في تنفيذ حزمة من المبادرات النوعية التي تدعم نجاح «إكسبو 2020 دبي»، وفي مقدمتها مبادرة «التشريعات التوجيهية والمفتوحة والمرنة»، التي تمثل أول منصة تفاعلية للتشريعات في العالم تتيح لقطاع التجارة وقطاع الأعمال والتمويل المشاركة بشكل فعال في صياغة التشريعات التجارية والاقتصادية والمالية بكفاءة ومرونة والمساهمة في النهوض بالاقتصادات القادرة على توفير فرص عمل لائقة تضمن تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول العام 2030.

أحمد بن مسحار

ابتكارات

وذكر أن «إكسبو 2020 دبي» يحتضن جناح الاستدامة مستعرضاً الابتكارات التكنولوجية الأكثر تقدماً وفعالية في إعلاء قيمة الاستدامة دعماً للجهود الدولية الرامية إلى إحداث تغيير إيجابي وجذري لخلق عالم أكثر سلاماً، من خلال القضاء على الفقر والجوع وتعزيز العمل المناخي وتحفيز إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة، فضلاً عن تبني منهجيات مسؤولة بيئياً وتوجيه الموارد المتاحة نحو بناء مدن مستدامة تحقق الرخاء للجميع تحقيقاً لـ«أهداف التنمية المستدامة 2030».

حجر أساس

وقال: يترجم جناح «ألِف» أهداف محور التنقل في إعادة رسم ملامح الحركة بمفهومها العام والشامل، سواء الأفراد أو البضائع أو الأفكار، بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات والروبوتات والتعلم الآلي والنقل الذاتي، والتي تمثل حجر الأساس لإيجاد حلول ناجعة لتحديات نقل البضائع حول العالم، لا سيّما في مرحلة ما بعد «كوفيد 19».

وأضاف: يمثل الجناح فرصة استثنائية أمام العقول المبدعة لبحث كيفية تطوير قطاع التنقل وفق متطلبات مدن المستقبل، بعيداً عن الحواجز الجغرافية والرقمية لخلق مجتمع عالمي متجانس، استناداً إلى سرعة وسهولة وكفاءة نقل وتبادل المعرفة والأفكار والبضائع.

وتابع الأمين العام للجنة العليا للتشريعات: يقود محورا «الاستدامة» و«التنقل» إلى المحور الثالث المتمثل في «الفرص»، التي تمثل الغاية المحورية لـ«إكسبو 2020 دبي»، والذي يستهدف تحفيز إطلاق العنان للطاقات الكامنة لدى الأفراد والمجتمعات والثقافات العالمية وتوظيفها بالشكل الأمثل.

صورة وتاريخ

مرسوم إنشاء اللجنة العليا لدراسة استضافة إكسبو والألعاب الأولمبية

أُنشئت اللجنة العليا لدراسة استضافة دبي لمعرض إكسبو الدولي، والألعاب الأولمبية في عام 2009، بموجب المرسوم رقم 28 الذي أصدره صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، رعاه الله، بصفته حاكماً لإمارة دبي، بهدف استضافة الإمارة للأحداث العالمية في عام 2020، أهمها معرض إكسبو الدولي.

دبوان سمو الحاكم
H.H.THE RULER'S COURT

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

مرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩
بتشكيل
اللجنة العليا لدراسة استضافة دبي
لمعرض اكسبو الدولي والألعاب الأولمبية في عام ٢٠٢٠

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

نرسم ما يلي:

المادة (١)

تُشكل في دبي لجنة عليا تسمى "اللجنة العليا لدراسة استضافة دبي لمعرض اكسبو الدولي والألعاب الأولمبية في عام ٢٠٢٠"، ويشار إليها في هذا المرسوم بـ "اللجنة".

المادة (٢)

تُشكل اللجنة برئاسة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم وعضوية كل من:

١-	سمو الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم	نائبا للرئيس
٢-	الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	عضوا
٣-	محمد إبراهيم الشيباني	عضوا
٤-	عبدالرحمن محمد العويس	عضوا
٥-	الفريق/ ضاحي خلفان تميم	عضوا
٦-	حسين ناصر لوتاه	عضوا
٧-	مطر محمد الطاير	عضوا
٨-	قاضي سعيد المرشد	عضوا
٩-	احمد عبدالله الشيخ	عضوا
١٠-	يوسف يعقوب السركال	عضوا
١١-	جون فيرجسون	عضوا
١٢-	جوزيل ديفيس	عضوا

المادة (٣)

يهدف إنشاء اللجنة إلى استضافة دبي للأحداث العالمية التالية في عام ٢٠٢٠:
١- دورة الألعاب الأولمبية.
٢- دورة الألعاب المرافقة لدورة الألعاب الاولمبية لذوي الاحتياجات الخاصة.
٣- معرض اكسبو الدولي.

ويشار إليها في هذا المرسوم بـ "فعاليات ٢٠٢٠".

1

هاتف: ٣٣٣٣ ٣٥٣ ٤ ٩٧١+ • فاكس: ٥٠٢ ٣٥٣ ٤ ٩٧١+ • ص.ب: ١٢٨٤٨ دبي ا.ع.م.
Tel: +971 4 353 3333 • Fax: +971 4 353 0503 • P.O. Box 12848, Dubai, U.A.E.

جهات حكومية

مرسوم بإنشاء مكتب «إكسبو 2020 دبي».. اللبنة التشريعية الأولى في مسيرة «الحدث»

دبي-البيان

بعد فوز دبي بحق استضافة «إكسبو 2020 دبي» في عام 2014، بدأت الخطوة واللبنة الأولى لإنجاحه بإصدار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، المرسوم رقم (30) لسنة 2014 بإنشاء «مكتب إكسبو 2020 دبي» بأن منحه الشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية والإدارية، والأهلية القانونية اللازمة لتمكينه من مباشرة جميع الأعمال الضامنة لإنجاحه وتحقيق الأهداف المرجوة من استضافته.

ووضع المرسوم المذكور الأسس التشريعية لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائه لضمان انعقاد «المعرض» على أكمل وجه، بأن نظم هيكليته الداخلية، ومنحه الأداة القانونية لتنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة العليا لاستضافته فنصت المادة (5) منه، على اختصاصات المكتب، بأن منحته مهام وصلاحيات الإشراف على تنفيذ فعاليات المعرض والتنسيق مع الجهات الحكومية للتأكد من توفير البنية التحتية اللازمة لانعقاده إلى غير ذلك من الاختصاصات.

كما نصت المادة (8) منه على اختصاصات المدير العام للمكتب، بأن أولته مسؤولية الإشراف على أعماله الإدارية اليومية وتنظيم شؤونه، وحددت له مهام أساسية تمثلت بوضع السياسة العامة له وخططه الاستراتيجية والتطويرية والتشغيلية وتحديد المبادرات والبرامج والمشاريع ذات الصلة واقتراح اللوائح المتعلقة بتنظيم عمله في جميع النواحي التي تسهم في تحقيق أهداف إنشائه، وعرضها على اللجنة العليا لاستضافة المعرض لاعتمادها.

وحدّد المرسوم الموارد المالية للمكتب، إذ تكونت من الدعم المقرّر في الموازنة العامة للحكومة والرسوم وبدل الخدمات التي يقدمها المكتب وغيرها من الموارد الأخرى التي تُقرّها اللجنة العليا لاستضافة المعرض، كما ألزم المرسوم في المادة (11) منه، كل الدوائر الحكومية والهيئات والسلطات والمجالس والمؤسسات العامة في دبي، التعاون التام مع المكتب، من خلال رفع تقاريره الدورية إلى اللجنة العليا لاستضافة الحدث للكشف عن أعماله وإنجازاته.

انطلاقة قوية

في السياق، قالت علياء الهش، رئيسة شعبة التشريعات الإدارية والتنظيمية الحكومية في اللجنة العليا للتشريعات: إن إكسبو دبي انطلق بقوة وسط زخم عالمي استثنائي، كونه حدثاً غير مسبوق في المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام بما يشكله من منصة استراتيجية فريدة من نوعها لتعزيز التعاون الدولي في دفع عجلة الابتكار والتكنولوجيا والاستدامة.

وأضافت: يعد معرض إكسبو بوابة مثالية للوصول مباشرةً للفرص الواعدة التي ترسم رؤى المستقبل، بما يتضمنه من رؤى استشرافية، تستبق الأحداث وترسم الأهداف وتعزز تواصل العقول المبدعة لابتكار حلول مثالية من شأنها مواجهة التحديات المتغيرة والناشئة على مستوى العالم. وذكرت الهش أن المرسوم (30) يعدّ بما تضمنه من أحكام وبما حدده من مهام وصلاحيات للمكتب، النواةَ الأولى للعمل تحت مظلة قانونية تشريعية تكفل المرونة والسرعة والضمان لجميع ما يترتب إثر هذا المرسوم من قرارات وتوصيات تهدف لتوجيه الجهود الوطنية وتوظيفها بالشكل الأمثل في تنظيم حدث عالمي على هذا المستوى الاستثنائي من التفرد والتميز.

علياء الهش

صناعة تشريعات المستقبل.. تحول في تطوير العملية التشريعية

دبي-البيان

إن الوصول إلى رقيّ المجتمع وتنميته والنهوض به، وتحقيق ازدهاره وتقدمه، ما هو إلا انعكاس لتطور سياساته وتشريعاته، المتسمة بالكفاءة والفاعلية، المواكبة للتطور الذي تفرزه نواحي الحياة المختلفة، نتيجة المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، والمتميزة بقدرتها على ترجمة الرؤى الطموحة، وتحقيق مقتضيات الاستدامة، والمعززة لمبادئ الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والشفافية، وإرساء قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة، والمحققة لسعادته ورفاهيته، وتمكينه من المنافسة.

إن ما يشهده العالم من تطور في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وما يرافقه من متغيرات متسارعة، يتطلب مرونة تشريعية وحاجة ملحة إلى تطوير وتحديث التشريعات اللازمة لمواكبة هذه المتغيرات، وبالنظر لما تمثله المنظومة التشريعية من بيئة صلبة وداعمة لاستشراف وصنع المستقبل الذي تصبو إليه الدول على اختلاف أنظمتها، فقد كان لزاماً على الجهات الحكومية المركزية المعنية بالعملية التشريعية الاهتمام بالصناعة التشريعية، والتوسع في منهجيات هذه الصناعة لتشمل تشريعات المستقبل، التي تعطي الغطاء التنظيمي والقانوني لأي تطور قد تشهده قطاعات التكنولوجيا، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من القطاعات المعنية بالتقنية والابتكار واستشراف المستقبل.

وفي هذا السياق قال طارق خميس أبو سليم المستشار القانوني في اللجنة العليا للتشريعات إن الصناعة التشريعية، باعتبارها إحدى دعائم الحوكمة الرشيدة، تُشكل في مفهومها مجموعة من المبادئ والركائز والأصول والمنهجيات التي تؤدي إلى تطوير منظومة العملية التشريعية والارتقاء بها، وفق معايير وقواعد محددة وواضحة تتم مراعاتها في جميع مراحل العملية التشريعية، بدءاً من مرحلة نشوء فكرة التشريع، وحتى مرحلة تنفيذه، مروراً بمرحلة إعداده ومناقشته وإصداره.

وأضاف: «من هنا يبرز مفهوم صناعة تشريعات المستقبل، باعتبارها منهجاً لاستشراف المستقبل يتم من خلاله توفير تشريعات متكاملة ومتينة ومرِنة، تراعي المتغيرات، وتواكب متطلبات التطور التكنولوجي والثورة الصناعية الرابعة، وتدعم التحوّل الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي فيها».

مبادرات نوعية

وأكد أن اللجنة العليا للتشريعات انفردت بتبني حزمة من المبادرات النوعية، التي تشكل منهجية واضحة وفعّالة في صناعة تشريعات المستقبل، ومنها مشروع (دبي 10x)، الذي يهدف إلى إيجاد نظام لصناعة التشريعات في إطار قانوني محدد للقطاع الخاص، تكون فيه التشريعات المُصاغة قادرة على تلبية الحاجة الملحة التي يفرضها تطور التكنولوجيا عالمياً، والاستجابة لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، التي أدت إلى ظهور ممارسات جديدة ومشاريع غير مسبوقة تستوجب وجود نظام تشريعي يستوعب هذه التطورات، ويدعم جهود تحقيق الريادة في مجال تطوير صناعة تشريعات المستقبل، على نحو يعزز من تنافسية الإمارة، باعتبارها إحدى أكثر المدن تطوراً وجذباً للاستثمار في العالم.

وأشار إلى تبني «اللجنة «مشروع (التشريعات التوجيهية والمفتوحة والمرنة)، باعتباره أول مشروع تفاعلي لصناعة تشريعات المستقبل بالتشارك مع القطاع الخاص وأصحاب المصالح، والذي يهدف إلى إيجاد نظام تشريعي قادر على مواكبة التطورات المحلية والمتغيرات العالمية المرافقة للتقدم التكنولوجي، الذي أثمر عن ممارسات جديدة ومبادرات مبتكرة ومشاريع غير مسبوقة تتطلب وضع أطر تنظيمية وتشريعية متوازنة تلبي احتياجات الأعمال التجارية والصناعات الناشئة في المستقبل، وتتماشى مع متطلبات التحول الرقمي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي».

مختبر التشريعات

وأضاف: «كما هو شأن إمارة دبي في التميّز بشتى القطاعات الحيوية، باعتبارها مركزاً للابتكار والتطوير، فقد كانت كذلك سباقة باعتماد (مختبر التشريعات)، باعتباره مبادرة حكومية، ومنهجية يتم اتباعها في صناعة تشريعات المستقبل، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية لتوظيف التكنولوجيا والتقنيات الناشئة، على نحو يساهم في تطوير الأعمال ويقلل من المخاطر، ويوفر بيئة تشريعية مرنة ومتوازنة وواضحة، تُعنى بتقنيات المستقبل وتنفيذ المشاريع الابتكارية والتقنية، كالذكاء الاصطناعي والتنقل الذكي وغيرها من القضايا الإبداعية التي تساهم في تحقيق تطلعات الإمارة ورؤيتها المستقبلية في جعل دبي المدينة الأذكى عالمياً».

وتابع المتحدث: «فكرة المختبر التشريعي قائمة على طرح التشريعات ودراستها وتطويرها من خلال مختبر تشاركي مع القطاع الحكومي والخاص، بحيث يتم بناءً على نتائج اختبار التشريعات المطروحة، تحديد مسارها المستقبلي، وما إذا كانت هذه التشريعات تحتاج إلى تعديلات تطويرية إضافية، ومن ثم السير في إجراءات إصدارها، أو أن التشريع المطروح للدراسة في المختبر، يحتاج إلى إعادة نظر وتعديل بصورة جذرية».

صناديق الحماية التشريعية

وقال: «إن من بين المنهجيات التي تعكف اللجنة العليا للتشريعات على اتباعها في صناعة تشريعات المستقبل، منهجية (Sand Box)، أو ما يسمى بـ (صناديق الحماية التنظيمية أو التشريعية)، باعتبارها بيئة تجريبية مرنة للتشريعات، تتم من خلال جمع البيانات المتعلقة بأي من الأفكار الإبداعية أو الابتكارية أو الرقمية أو التقنية، التي تُقدمها الشركات أو المؤسسات الناشئة، ليتم العمل على دراستها وتحليلها، وتحديد الأطر التنظيمية أو التشريعية اللازمة لتطبيقها، ثم تجريبها في فترة زمنية معينة».

وأضاف المتحدث: «شهدت دبي مسيرة حافلة بالنجاح في تعزيز منظومتها التشريعية وتحديث الأطر التنظيمية، وصولاً إلى تشريعات رشيقة ومرنة، تحاكي الواقع وتستشرف المستقبل، كما شهدت تشريعات الإمارة خلال السنوات الماضية تطوراً لافتاً، يحافظ على الهوية الوطنية للإمارة، ويواكب عجلة التطور الاقتصادي والتكنولوجي والإبداعي الذي يشهده عالمنا المعاصر، وتظهر فيه مفاهيم مبتكرة ترسم ملامح المستقبل».

طارق أبو سليم

وقال: «على سبيل المثال، شهدت الإمارة خلال السنتين الماضيتين، إصدار العديد من التشريعات التي تتسم بالرشاقة والمرونة، واستشراف المستقبل، من بينها، القانون رقم (4) لسنة 2020 بشأن تنظيم الطائرات من دون طيار في دبي، الذي يهدف إلى تنظيم عمليات تشغيل الطائرات من دون طيار في الإمارة، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية، وتنظيم مزاولة الأنشطة المرتبطة باستخدام الطائرات من دون طيار، وخلق بيئة محفزة على الاستثمار في هذا القطاع، والمساهمة في جعل الإمارة مركزاً لصناعة الطائرات من دون طيار، والنقل الذكي، والابتكار في مجال النقل الجوي».

وأضاف: «هذا القانون، يُشكل انفراداً وتطوراً نوعياً في تنظيم كل ما يتعلق بالطائرات من دون طيار على المستوى العالمي، وتحديد المسؤوليات والاختصاصات، سواءً من حيث تحديد اختصاصات الجهات الحكومية المحلية المعنية بقطاع الطيران، أم في مجالات استخدام تلك الطائرات في الأنشطة الحكومية، أم التجارية أم العلمية والبحثية أم الأنشطة الخاصة بممارسة الهوايات والرياضات الجوية، كما حدد هذا القانون، أنواع الطائرات من دون طيار وفئاتها، وكيفية تداولها، وإجراءات تسجيلها، وتصميمها وتصنيعها وبيعها واستيرادها وامتلاكها، وأنظمة التحكم بها، وإنشاء وتشغيل المطارات الخاصة بها، والالتزامات المتعلقة بتشغيلها».

خطوة استباقية

وأشار المستشار القانوني إلى أن القانون حدد في خطوة استباقية واستشرافية، مجالات استخدام الطائرات من دون طيار من قبل الجهات الحكومية، والتي من بينها: النقل الجوي للركاب والبضائع، وجمع البيانات والإحصائيات، وتقديم خدمات الإسعاف، وإطفاء الحرائق، ومراقبة الحركة المرورية، وتأمين الفعاليات والمؤتمرات والمسابقات والمباريات الرياضية التي تحتاج إلى تأمين جوي، ومراقبة التجاوزات البيئية والصحية والتخطيطية والبنائية، ومراقبة البنية التحتية، ومراقبة الموانئ والشواطئ والمنافذ البحرية، والمسوحات الجوية، وعمليات البحث والإنقاذ، وضبط الأفعال المخالفة لأحكام التشريعات السارية.

وقال طارق أبو سليم: «من بين التشريعات النوعية التي تمثل نموذجاً عالمياً في استشراف المستقبل، المرسوم رقم (24) لسنة 2021 بشأن تنظيم استخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بأعمال البناء في دبي، الذي يعزز من مكانة الإمارة في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد، على مستوى المنطقة والعالم، ويساهم في دفع عجلة الاقتصاد في الإمارة، ويعزز تنافسيتها العالمية، والمحافظة على البيئة، من خلال تقليل نسبة المخلفات الناتجة عن أعمال البناء، بالإضافة إلى إيجاد بيئة محفزة لتشجيع أعمال البناء باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، واستقطاب الشركات الرائدة في هذا المجال من خلال خفض التكلفة، وتقليل المدة المُستغرقة في تنفيذ أعمال البناء». كما يهدف هذا التشريع النوعي إلى تنظيم استخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بأعمال البناء في جميع أنحاء الإمارة، ورفع نسبة المباني التي يتم تنفيذها باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد في دبي بصورة تدريجية، وتحقيق نسبة لا تقل عن (25%) من إجمالي المباني التي تستخدم هذا النوع من التقنيات، بحلول عام 2030.

واستطرد المستشار القانوني «من الأمثلة التشريعية كذلك، قرار المجلس التنفيذي رقم (3) لسنة 2019 بشأن تنظيم التجربة التشغيلية للمركبة ذاتية القيادة في إمارة دبي، الذي يتناول المسؤوليات المترتبة على الجهات الحكومية المعنية في تنظيم التجارب التشغيلية للمركبات ذاتية القيادية والمنشآت التي يتم التعاقد معها من قبل هيئة الطرق والمواصلات في دبي لإجراء التجربة التشغيلية لهذا النوع من المركبات، التي تعمل بنظام إلكتروني ذكي مصمم كوسيلة للتواصل بين المركبة وعناصر الطريق، يحقق مستويات مختلفة من التحكم بالمركبة، قد تصل إلى قيادتها من دون أي تدخل بشري، حيث جاء هذا التشريع كخطوة استباقية للقيام بتشغيل المركبات ذاتية القيادة، والسماح لها بالسير على الطريق، من خلال تنظيم تجارب تشغيلية لهذا النوع من المركبات، وإخضاعها لمجموعة من الإجراءات والعمليات الفنية للتحقق من صلاحيتها للسير على الطريق بالاعتماد على أنظمة الملاحة المتوفرة فيها، ومن ثم مواءمتها مع الأنظمة الذكية المعتمدة لدى الهيئة، على نحو يضمن أمن وسلامة الركاب ومستخدمي الطريق».

العمل عن بُعد

كما قال: «من بين الأمثلة التشريعية أيضاً، قرار المجلس التنفيذي رقم (36) لسنة 2020 بشأن نظام العمل عن بُعد لموظفي حكومة دبي، الذي يشكل مرونة في توفير أنظمة عمل تتماشى مع الطبيعة التشغيلية للجهات الحكومية، على نحو يعزز الرشاقة المؤسسية، ويعزز من إنتاجية تلك الجهات وموظفيها، ويوائم بين ساعات عمل الموظف واحتياجات العمل ومتطلبات حياته الخاصة، بما يضمن استمرارية الأعمال حتى في الحالات الطارئة، فهذا التشريع بما فيه من أدوات وممكنات، يُعد نموذجاً يحتذى به في صناعة تشريعات المستقبل، لما يمثله من استشراف لمستقبل الواقع الوظيفي، واستفادة كبرى من وسائل التكنولوجيا، وأدوات البيئة الرقمية».

إضافة نوعية

تسير إمارة دبي بخطى ثابتة على درب التميز في تطوير العملية التشريعية، حيث تعكف اللجنة العليا للتشريعات حالياً على مراجعة وإعداد العديد من مشاريع التشريعات، التي ستشكل إضافة نوعية في مفهوم صناعة تشريعات المستقبل، من بينها، «تقديم الخدمات الرقمية»، و«الهوية الرقمية»، و«تنظيم المتاجر الإلكترونية»، و«كاتب العدل الإلكتروني»، و«النقل بالمركبات الجوية». لقد استطاعت اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي، منذ تأسيسها، تحقيق إنجازات نوعية على صعيد الارتقاء بالمنظومة التشريعية والقانونية لإمارة دبي، وأن تكون شريكاً حقيقياً وفاعلاً في إيجاد بنية تشريعية فعّالة تواكب التغيرات الاقتصادية.

الرشاقة ركيزة للعملية التشريعية

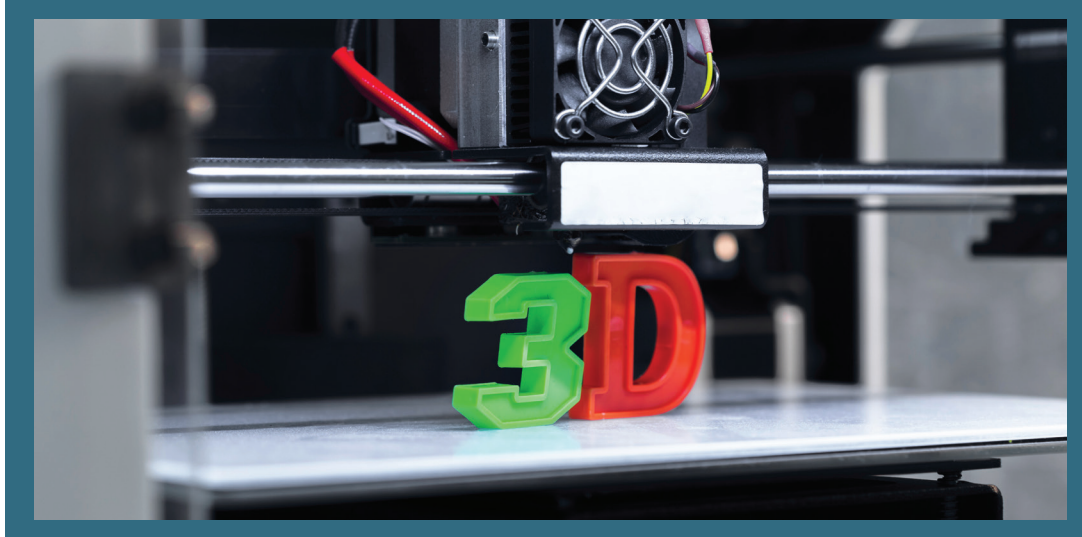

قال المستشار القانوني طارق أبو سليم: «تعد الرشاقة والمرونة التشريعية من بين أهم ركائز العملية التشريعية، والضامن الرئيس لنجاح عملية صناعة تشريعات المستقبل، فالمرونة التشريعية من شأنها أن تجعل القواعد القانونية أكثر ملاءمة للاحتياجات المجتمعية، وأكثر قابلية للتطبيق على المراكز القانونية التي صدرت من أجل تنظيمها، على نحو يواكب المتغيرات والتحولات التي يشهدها العالم في قطاع التكنولوجيا، ويساهم بشكل أساس في تحقيق الإبداع والابتكار، ودعم التقدم والتطور في كل مجالات الحياة».

وبالنظر إلى المنهجيات المتبعة في صناعة التشريعات، نجد أنها تختلف باختلاف الأدوات والأساليب المنظمة لمراحل العملية التشريعية في كل دولة، في حين تختلف منهجية صناعة تشريعات المستقبل باختلاف الأهداف المرجو تحقيقها، والأفكار المزمع الوصول إليها وتنفيذها مستقبلاً، من هنا، وإدراكاً منها لأهمية أن يكون التشريع مواكباً للتطور، مستشرفاً للمستقبل، محافظاً على المكتسبات والمنجزات، اتبعت اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي، العديد من المنهجيات التي تعزز صناعة التشريعات بشكل عام، وصناعة تشريعات المستقبل بشكل خاص، ومن بين هذه المنهجيات، منهجية تقييم الأثر التشريعي، باعتبارها المنهجية الأكثر استخداماً وشيوعاً لصناعة التشريعات، والتي تقوم على دراسة وتحليل مدى الحاجة إلى القيام بتدخل تشريعي، لحل ومعالجة مشكلة قائمة، أو تبني فكرة مستقبلية، سواءً أكان ذلك بإعداد تشريع جديد أم تعديل تشريع قائم، ومن ثم تقييم كفاءة هذا التدخل وفاعليته، وقياس مدى قدرته على حل المشكلة، أو استشراف الحاضر والمستقبل، من خلال التأكد من تحقيقه للأهداف المرجوة منه، بالتشاور مع القطاع الخاص وأصحاب المصالح على اختلاف فئاتهم، فمنهجية تقييم الأثر التشريعي تشتمل على إجراءات علمية وعملية لإعداد ودراسة التشريع، يتوجب على صانع التشريع القيام بتنفيذها والإشراف عليها بأسلوب فني متسلسل.

180
يوماً.. مدة انعقاد «إكسبو 2020 دبي» من 1 أكتوبر إلى 31 مارس

08
أعوام على تجهيز «إكسبو 2020 دبي»

شعار
تواصل العقول وصنع المستقبل هو شعار «الحدث»

192
دولة مشاركة في «إكسبو 2020 دبي»

التقييم الذاتي.. وسيلة لتفعيل التشريعات واستيعاب «تحديات المستقبل»

دبي-البيان

تعتبر الرقابة التشريعية في دبي، وسيلة فعّالة لتعزيز منظومة التشريعات السارية في الإمارة والارتقاء بها، والتأكد من أن هذه التشريعات، قد حققت الأهداف المرجوّة منها، وأنها تتماشى مع خطط الإمارة الاستراتيجية، الرامية إلى بناء مجتمع متطور ومتقدّم، قوامه التميّز والابتكار، وتحقيق السعادة والريادة لمكوّناته المختلفة.

وبحسب مروة محمد إبراهيم قانوني أول - رئيس قسم التقييم والمتابعة في اللجنة العليا للتشريعات، فإن الرقابة التشريعية تعد إحدى الممارسات القانونية التي تنفرد بها دبي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، من خلال الاختصاص الذي تزاوله اللجنة العليا للتشريعات في هذا الشأن، استناداً لمرسوم إنشائها رقم (23) لسنة 2014، وانطلاقاً من حرصها على تطوير المنظومة التشريعية في الإمارة، وضمان حسن تنفيذ التشريعات من قبل الجهات الحكومية.

التقييم الذاتي

وضماناً لتحقيق هذه الممارسة الجديدة للغاية المرجوة منها، والمتمثلة في بناء منظومة تشريعية، تتميز بالاستدامة والمرونة، والقدرة على استيعاب تحديات المستقبل «فقد شرعت الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات، بتفعيل مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك، ولعل من أهمها وسيلة «التقييم الذاتي للتشريعات»، التي تتولاها الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق هذه التشريعات، والإشراف على تنفيذها، حيث تُعد هذه الوسيلة إحدى الأدوات الأساسية للرقابة التشريعية».

وانطلاقاً من إيمان الأمانة العامة بأهمية عملية التقييم الذاتي، كأحد الجوانب الرئيسة في الرقابة التشريعية، فإنها ستعمل على تفعيل دور الوحدات التنظيمية المعنية بالشؤون القانونية لدى الجهات الحكومية، في متابعة وتقييم التشريعات التي تتولى الجهة الحكومية مسؤولية تنفيذها، وستولي الأمانة العامة، عملية التقييم الذاتي، أهمية بالغة بما يتناسب مع تنامي مستوى وعي «الجهة» وثقتها بهذه العملية.

وقالت مروة إبراهيم إن الغاية من عملية التقييم الذاتي، هي منح الجهات الحكومية الخاضعة للرقابة التشريعية، دوراً في تحديد مدى نجاحها، في حسن تنفيذ التشريعات التي تشرف على تطبيقها، وتتم هذه العملية، من خلال قيام وحدات الشؤون القانونية، أو من يقوم مقامها، في تلك الجهات الحكومية بإعداد تقارير الرقابة التشريعية حول مدى صحة تطبيق الجهة الحكومية للتشريعات المسؤولة عن تنفيذها، والمنوط بها أمر تطبيقها، وتقييم الجهة الحكومية لنفسها ذاتياً، من خلال قياس مدى كفاءتها، في وضع تشريعاتها موضع التطبيق.

مراجعة

وأشارت إلى أن دور الأمانة، يتمحور حول مراجعة التقارير، بالتنسيق مع تلك الوحدات القانونية، للتأكد من صحة ما ورد فيها حول فعالية الجهة الحكومية في تطبيق تشريعاتها، وتحديد مكامن القوة بالمجال لتعزيزها، والوقوف على مكامن الضعف والقصور، لتلافيها، ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

ولفتت إلى أن لعملية التقييم الذاتي على النحو السالف بيانه، أهمية كبيرة في النهوض بعملية الرقابة التشريعية، وتمكينها من تحقيق أهدافها في صناعة تشريعات مرنة ومستدامة، وقادرة على استيعاب تحديات المستقبل، ويحتاج هذا الأمر، إلى تضافر جهود كل من الأمانة العامة للجنة، والجهات الحكومية المعنية، والشركاء الاستراتيجيين.

مشاركة فعالة

وذكرت رئيس قسم التقييم والمتابعة، أن نجاح عملية التقييم الذاتي، يتوقف على حجم الدور الذي تقوم به وحدات الشؤون القانونية في الجهات الحكومية، بالمشاركة الفعّالة في تطبيق عملية «الرقابة»، حيث إن التطبيق السليم للتشريعات، يرتكز بشكل أساسي على وجود أشخاص يتوفر لديهم الفهم الصحيح للعمل القانوني، والقدرة على تقييم الجهود التي قامت بها الجهة الحكومية، في إطار سعيها نحو اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة.

دليل للرقابة التشريعية

أوضحت مروة إبراهيم، أن الأمانة العامة تعكف حالياً على إصدار دليل حول عملية الرقابة التشريعية، والذي يعدّ بمثابة دستور لذلك، لإتاحة جميع المعلومات المتوفرة حول «الرقابة» للجهات الحكومية، بشكل مبسّط وميسّر، مشيرة إلى أن عملية التقييم الذاتي، ستؤدي دوراً فعّالاً في «الرقابة التشريعية»، وبمرور الوقت، سيتم تشجيع الجهات الحكومية على مواءمة عمليات التقييم الذاتي، مع حسن تطبيق وتنفيذ تشريعاتها بشكل مستمر، وستتمكن الجهات الحكومية من الاعتماد على النفس، في تحديد نقاط القوة والضعف في تشريعاتها.

تكليف

وبينت أنه سيتم تكليف وحدات الشؤون القانونية، بإعداد تقارير دورية حول تطبيق الجهة الحكومية لتشريعاتها، ورفع هذه التقارير إلى الأمانة العامة للجنة، لتقوم بمراجعتها، بالتنسيق مع تلك الوحدات، للتأكد من صحة هذا التطبيق، وتزويد الجهات المختصة في الإمارة، بمدى امتثال الجهة الحكومية للتشريعات السارية في الإمارة. وأوضحت أن دور وحدات الشؤون القانونية في تطبيق عملية التقييم الذاتي، يرتكز بشكل أساس على التحقق من قيام الجهات الحكومية التي تتبع لها تلك الوحدات، بوضع تشريعاتها موضع التطبيق، والتأكد من قيام موظفي هذه الجهات، بتطبيق التشريعات المكلفين بتنفيذها بشكل صحيح وسليم، وإعداد اللوائح والقرارات التنفيذية التي يجب إصدارها، لوضع التشريع الأساس موضع التطبيق، في الأحوال التي تستدعي ذلك، بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنيّة لدى الجهات الحكومية، وكذلك التنسيق مع الأمانة العامة للجنة، لمراجعة ونشر جميع تشريعات الجهات الحكومية، والقرارات التنظيمية الصادرة بموجبها، في الجريدة الرسمية لحكومة دبي.

شراكة

وقالت إن الأمانة العامة، ممثلة بإدارة الرقابة التشريعية، ستشارك الجهة الحكومية تجربتها وخبرتها في مجال الرقابة التشريعية، على حسن تطبيق التشريعات، عن طريق اللقاءات التعريفية، وورش العمل التي تعقدها اللجنة.

مروة إبراهيم

لغة القانون

سالم الأحمد

الجريدة الرسمية الإلكترونية

وردت مفردة الجريدة في المعاجم العربية بأكثر من معنى، منها جريد النخل وهي سعفة طويلة تُقَشَّر من خُوصها (ورقها)، وجمعها جرائد، ومنها دفتر أرزاق الجيش في الديوان، وجريدة الضبط: هي مجموعة الأوراق التي يضبط فيها كاتب المحكمة وقائع الدعوى. أما في المصطلح القانوني فإن الجريدة الرسمية هي صحيفة حكومية رسمية تصدر بشكل دوري، وتعدّ المرجع الوحيد المعتمد لنشر التشريعات، بجميع أنواعها، والاتفاقيات والإعلانات، وغيرها، وتعدّ الأداة التي تبلغ بها فئات المجتمع وأفراده بما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات، وفق القانون.

وقد صدر العدد الأول من الجريدة الرسمية لحكومة دبي في 15 سبتمبر 1961، الذي نشر به القرار التالي: «نحن راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي وتوابعها بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة، قررنا إصدار جريدة رسمية لحكومة دبي وتوابعها، وذلك بغية إطلاع المواطنين الكرام بصورة مستمرة على كل ما يصدر من إعلانات وقرارات وأوامر وغيرها.

إننا ننصح بقراءة هذه الجريدة، وذلك لتلافي مخالفة القرارات والأوامر والأنظمة التي تصدرها الدوائر الحكومية، وتنشر في هذه الجريدة، كما أنه لن يُقبل أي عذر لمخالفة هذه القرارات والأنظمة نتيجة عدم قراءتها في الجريدة الرسمية».

وجاء القانون رقم (32) لسنة 2015 بشأن الجريدة الرسمية لحكومة دبي، والذي نص على أن تتولى الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات مسؤولية إدارتها، وطباعتها، وفهرستها، وتحديد مواعيد إصدارها، وتوزيعها ورقياً وإلكترونياً.

وانسجاماً مع التوجه الحكومي بمواكبة التحولات الرقمية ومبادرة «100% لا ورقية» قررت اللجنة العليا للتشريعات وابتداءً من عام 2019 أن تكون الجريدة الرسمية إلكترونية فقط، والتوقف عن توزيعها ورقياً، من خلال نشرها في بوابة دبي التشريعية، والإعلان عن صدور الأعداد الجديدة بواسطة البريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي للجنة العليا للتشريعات.

رئيس قسم البحوث والإصدارات

بنية وقطاعات

إشراك القطاع الخاص في تطوير المنظومة التشريعية المستقبلية.. أولوية قصوى

دبي-البيان

تمضي حكومة دبي قدماً على درب إرساء الشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص، باعتبارها نهجاً راسخاً وقيمة جوهرية وركيزة أساسية لدفع النهضة الحضارية الشاملة.

وتتواصل الجهود الحكومية السبّاقة اليوم لتمكين نخبة الرواد في القطاع الخاص من المساهمة بكفاءة واقتدار في رسم خارطة طريق الاستعداد للخمسين عاماً المقبلة، لا سيّما من قطاعات المال والأعمال التي تعتبر ركيزة أساسية في إعلاء شأن دبي على الخارطة الاقتصادية العالمية.

محمد السويدي

ويقول المستشار محمد جمعة السويدي، مساعد الأمين العام للجنة العليا للتشريعات، إن «الأمانة العامة للجنة» تضع على عاتقها مسؤولية إشراك القطاع الخاص في صياغة تشريعات مرنة ومستدامة تدعم القطاعات القائمة والجديدة، وتدفع عجلة الابتكار والإبداع لترسيخ ريادة وجاذبية وتنافسية دبي باعتبارها العاصمة الاقتصادية الأولى إقليمياً والوجهة المفضلة عالمياً للأعمال والاستثمار.

وأكد أن الأمانة العامة لم تدّخر جهداً في إطلاق مشاريع نوعية من شأنها تأهيل القطاع الخاص للاشتراك في تطوير العملية التشريعية بدبي وتحديث البنية القانونية وفقاً لمتطلبات المستقبل، وهو ما تُرجم في إطلاق «مشروع 10X» الذي جاء تجسيداً لتوجيهات القيادة الرشيدة في ترسيخ مبادئ المشاركة في العملية التشريعية، التي تضع حجر الأساس لتوجيه دفة التنمية وبناء مجتمعات أكثر ازدهاراً ورخاءً وسعادة.

منصة مثالية

وبحسب السويدي «يكتسب المشروع المتفرّد أهمية بالغة، كونه منصة مثالية لتوطيد جسور التواصل المباشر مع شركات القطاع الخاص لتكون لاعباً بارزاً في تصميم منظومة تشريعية مستقبلية تدعم المساعي السبّاقة لإيجاد بيئة جاذبة للأعمال والاستثمار وداعمة للتنويع الاقتصادي، وصولاً بدبي إلى موقع الصدارة بين المدن الأفضل عالمياً».

وأضاف: «تواصل الأمانة العامة للجنة العمل عن كثب مع أبرز الجهات المعنية بالحراك الاقتصادي في إمارة دبي لإنجاح أهداف «مشروع 10X» في إشراك القطاع الخاص في الارتقاء بالعملية التشريعية، حيث تعاونت مع «غرفة دبي» مدفوعةً بتطلعاتهما المشتركة والهادفة إلى تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز تنافسية وكفاءة مجتمع الأعمال، استناداً إلى بيئة تشريعية وقانونية متطورة».

وتابع: «تمثل الشراكة الاستراتيجية بين «اللجنة العليا للتشريعات» و«غرفة دبي» دفعة قوية باتجاه خلق بيئة تشريعية وقانونية عالمية تواكب جهود دبي لتسريع وتيرة نمو القطاعات الاقتصادية القائمة والناشئة خلال المرحلة القادمة، بالتزامن مع متطلبات مرحلة استثنائية تستعد خلالها الإمارات لدخول خمسين عاماً جديدة من النماء. ونضع نصب أعيننا مواصلة التنسيق مع «غرفة دبي» التي تضطلع بدور محوري في دعم جهودنا لتحسين كفاءة ومرونة واستدامة المنظومة التشريعية، لا سيّما وأنها جهة فاعلة في اقتراح ومراجعة التشريعات القانونية الداعمة لتطور مجتمع الأعمال».

مرحلة جديدة

كما قال المستشار محمد السويدي: «اللجنة العليا للتشريعات» ماضية في تنفيذ «مشروع 10X» الذي يمهد الطريق أمام مرحلة جديدة عنوانها التميز التشريعي، والذي يمثل ثمرة التعاون البنّاء بين القطاعين الحكومي والخاص. وسيبقى إشراك القطاع الخاص بلا شك على رأس الأولويات القصوى خلال الفترة المقبلة، تماشياً مع الالتزام المطلق بوضع أسس متينة لتدعيم قطاعات الأعمال والاستثمار بما يصب في خدمة «مبادئ الخمسين»، التي تتمحور حول بناء الاقتصاد الأفضل والأنشط في العالم وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بمشاركة كافة الجهات الاتحادية والمحلية والشركات، كونها الجهات المسؤولة عن تطوير بيئة اقتصادية عالمية المستوى تكون قاطرة التنمية خلال الخمسين عاماً المقبلة».

03

مناطق في «إكسبو 2020 دبي» هي الاستدامة، التنقل، الفرص.

منطقة التنقل

تجربة ملهمة تبرز جهود العرب بالنهوض بالتنقل العالمي.

منطقة الفرص

رحلة عرض تفاعلية تتناول أبرز التحديات العالمية في عصرنا.

منطقة الاستدامة

منطقة تعرض مجموعة من أكثر التقنيات تقدماً في العالم.

المسيرة التشريعية في دعم «إكسبو 2020»

لم يكن إعلان المكتب الدولي للمعارض، خلال انعقاد جمعيته العامة في باريس يوم 27 نوفمبر 2013، فوز دبي بحق استضافة «إكسبو 2020»، بداية المسيرة من أجل الاستعداد وشحذ الطاقات لتنظيم هذا الحدث العالمي في الإمارة، بل سبقته العديد من التحضيرات والقرارات والمراسيم منذ عام 2009.

2009

صدر القرار رقم 28 بتشكيل اللجنة العليا لدراسة استضافة دبي معرض إكسبو الدولي والألعاب الأولمبية في عام 2020

الهدف

استضافة دبي الأحداث العالمية التالية في عام 2020، تحت تسمية «فعاليات 2020»

دورة الألعاب الأولمبية.

دورة الألعاب المرافقة لدورة الألعاب الأولمبية لذوي الاحتياجات الخاصة.

معرض إكسبو الدولي

أهم الاختصاصات

- وضع الخطة الاستراتيجية اللازمة لتنظيم أعمال اللجنة وتحقيق الأهداف المرجوة
- دراسة إمكانية استضافة دبي فعاليات 2020 وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة

2013

صدر المرسوم رقم 49 بتشكيل اللجنة التحضيرية لمعرض إكسبو الدولي 2020.

الهدف

التحضير لمعرض إكسبو الدولي والفعاليات والبرامج والأنشطة المرافقة له، تحت تسمية «فعاليات إكسبو 2020»

أهم الصلاحيات:

- التحضير لتنفيذ فعاليات إكسبو 2020
- تحديد المواقع الملائمة للتنفيذ والبرامج والأنشطة والفعاليات والمعارض

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE
حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

2014

صدر المرسوم رقم 30 بإنشاء مكتب إكسبو دبي 2020.

الهدف

متابعة شؤون معرض إكسبو 2020
تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة التحضيرية لمعرض إكسبو الدولي 2020.

أهم الصلاحيات:

- الإشراف على تنفيذ فعاليات معرض إكسبو 2020
- التأكد من توفير البنية التحتية اللازمة لانعقاد «المعرض»

المخرجات

مدينة مستقبلية متكاملة ومجهزة لاستضافة أضخم الفعاليات العالمية.

البيان

إعداد: رامي عايش
غرافيك: محمد أبوعبيدة

مذكرة ورأي

الحجية القانونية للمستندات الإلكترونية في المنازعات القضائية

دبي-البيان

أكدت اللجنة العليا للتشريعات في دبي في رأي صادر عنها لإحدى الجهات الحكومية المحلية، أن المستندات والسجلات الإلكترونية تحوز الحجية ذاتها التي تتمتع بها المستندات والسجلات الورقية (التقليدية)، متى توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، وهو الأمر الذي يمكن معه الاعتداد بالمستندات الإلكترونية والاستناد إليها في المنازعات القضائية كما لو كانت مستندات ورقية.

واستندت اللجنة في تأسيس رأيها القانوني، إلى نص المادة (17) مكرراً من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992 بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية وتعديلاته، والذي جاء بالنص التالي: «يكون للتوقيع الإلكتروني والكتابة والمحررات والسجلات والمستندات الإلكترونية ذات الحجية المقررة للتوقيع والكتابة والمحررات والسجلات والمستندات الرسمية والعرفية في أحكام هذا القانون، متى استوفت الشروط والأحكام المقررة في التشريعات النافذة».

ونصت المادة (5) من القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية على أنه:

«-1 إذا اشترط القانون حفظ مستند أو سجل أو معلومات لأي سبب، فإن هذا الشرط يكون متحققاً إذا تم حفظ ذلك المستند أو السجل أو المعلومات في شكل سجل إلكتروني، شريطة مراعاة ما يأتي: (أ) حفظ السجل الإلكتروني بالشكل الذي أنشئ أو أرسل أو استلم به، أو بشكل يمكن من إثبات أنه يمثل بدقة المعلومات التي أنشئت أو أرسلت أو استلمت في الأصل. (ب) بقاء المعلومات محفوظة على نحو يتيح استخدامها والرجوع إليها في ما بعد. (ج) حفظ المعلومات - إن وجدت - التي تمكن من تحديد منشأ الرسالة الإلكترونية وجهة وصولها وتاريخ ووقت إرسالها واستلامها.

-2 لا يمتد الالتزام بحفظ المستندات أو السجلات أو المعلومات وفقاً للبند (ج) من الفقرة (1) من هذه المادة إلى أية معلومات تنشأ بصورة ضرورية وتلقائية لمجرد التمكين من إرسال أو استلام السجل....»، ونصت المادة (7) من القانون ذاته على أنه: «إذا اشترط القانون في أي بيان أو مستند أو سجل أو معاملة أو بينة أن يكون مكتوباً، أو نص على ترتيب نتائج معينة على عدم الكتابة، فإن المستند أو السجل الإلكتروني يستوفي هذا الشرط إذا تم الالتزام بأحكام الفقرة (1) من المادة (5) من هذا القانون»، إضافةً إلى نص الفقرة (1) من المادة (8) من القانون ذاته والذي جاء بالنص التالي:

«-1 إذا اشترط القانون وجود توقيع على مستند أو نص على ترتيب نتائج معينة على التوقيع، فإن التوقيع الإلكتروني الذي يعتمد عليه في إطار المعنى الوارد في المادة (18) من هذا القانون يستوفي ذلك الشرط».

وجاءت شروح اللجنة وتأسيسها للرأي القانوني سالف الذكر، على النحو التالي:

إن استعمال وسائل الاتصال الحديثة في إنجاز المعاملات أدى إلى ظهور نمط جديد من المستندات، يطلق عليه مسمى «السجلات أو المستندات الإلكترونية»، وهي كما عرفها القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 المشار إليه، أنها سجلات أو مستندات يتم إنشاؤها أو تخزينها أو استخراجها أو نسخها أو إرسالها أو إبلاغها أو استلامها بوسيلة إلكترونية، على وسيط ملموس أو على أي وسيط إلكتروني آخر، وتكون قابلة للاسترجاع بشكل يمكن فهمه.

إن تعريف القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 المشار إليه، للمستند أو السجل الإلكتروني، لا يختلف عن المستند أو السجل التقليدي إلا من ناحية إنشائه أو تخزينه أو استخراجه أو نسخه، ففي حين يتم إنشاء وحفظ السجل التقليدي بشكل ورقي، فإن إنشاء السجل أو المستند الإلكتروني وتخزينه واستخراجه ونسخه وإرساله يتم بوسيلة إلكترونية على وسيط ملموس أو على وسيط إلكتروني آخر، يكون قابلاً للاسترجاع بشكل يمكن فهم ما يحتويه من بيانات.

مسؤول وحديث

إدارة التثقيف التشريعي دفعة لجهود إثراء الثقافة القانونية

*بقلم: فيصل الزفين

لطالما شكّل إثراء الثقافة القانونية محوراً رئيساً من محاور تحديث النظام التشريعي ليكون قاطرة التنمية الشاملة والمستدامة. وتكمن أهمية التثقيف التشريعي في كونه دعامة متينة لتعريف الجمهور المستهدف بالتشريعات ونطاق تطبيقها وممارستها لتحقيق الغاية الجوهرية منها، والتي تصب في خدمة التوجهات الوطنية لإيجاد حكومة سبّاقة ومتميزة ورائدة في مواكبة متطلبات المستقبل.

وتعتبر إدارة التثقيف التشريعي مساهماً رئيسياً في نشر المعرفة التشريعية والقانونية، من خلال التركيز على محاور عدة تشمل البحوث والإصدارات وإدارة المعرفة والترجمة القانونية، واضعةً نصب أعينها قيادة الجهود التوعوية الرامية إلى رفد الأوساط الحكومية والمجتمعية بالمعارف الحديثة الضامنة لخلق بيئة آمنة لتحديث وتنفيذ تشريعات المستقبل التي تتسم بالمرونة والديناميكية والكفاءة، بما يعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون واستدامة التشريعات الداعمة لسعادة ورفاهية ورخاء المجتمع.

وتقوم «الإدارة» بأداء مهامها التوعوية والتثقيفية عبر الأقسام الثلاثة التابعة لها للوصول إلى ثلاث شرائح رئيسة من الجمهور المستهدف، متمثلةً في الموظفين الداخليين والقانونين العاملين في الجهات الحكومية والمجتمع من مقيمين ومواطنين.

وتستند منهجية التثقيف على عقد دورات تدريبية وورش عمل قانونية وتوفير المواد العلمية والتشريعية من خلال قواعد البيانات المتخصصة في العمل القانوني والتشريعي، بالإضافة إلى تنظيم اللقاءات التعريفية وإنشاء مكتبة على قناة «يوتيوب» الخاصة بالأمانة العامة لنشر محتوى الورش التثقيفية والتوعوية لتحقيق الاستدامة في التثقيف التشريعي وتسهيل الوصول المباشر إلى المحتوى المعرفي، فضلاً عن تغذية البوابة التشريعية وإصدار الجريدة الرسمية والملحق التشريعي واستضافة الفعاليات النوعية مثل «الأسبوع التشريعي».

ويعمل قسم البحوث والإصدارات، على إصدار ونشر الجريدة الرسمية لحكومة دبي، فضلاً عن إعداد ونشر البحوث والدراسات القانونية والتشريعات ضمن إصدارات متخصصة، مع تقديم الدعم اللغوي والتدقيق على جميع مشاريع التشريعات والمذكرات والكتب تلبية للاحتياجات الحالية والناشئة والمستقبلية.

ويُعنى القسم بمهام الجمع والحفظ والتوثيق، إلكترونياً وورقياً، لنسخ التشريعات الأصلية الصادرة عن صاحب السمو حاكم دبي، وعن رئيس المجلس التنفيذي، وتلك النسخ الصادرة عن الحكومة والجهات الحكومية في دبي، مع تحديث وتغذية «بوابة دبي التشريعية» بالبيانات التفصيلية الخاصة بالتشريعات والجريدة الرسمية.

ويتمحور نطاق عمل «قسم إدارة المعرفة» التابع حول تطوير نظام ونهج إدارة المعرفة المؤسسية بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المعنية ومكتب الإستراتيجية والتميز المؤسسي، بالإضافة إلى حصر وقياس وتوثيق المعارف المؤسسية على مستوى الأمانة العامة وتطوير آلية واضحة لمشاركة المعرفة بالتشريعات.

مصادر المعلومات

وتشمل صلاحيات القسم إدارة مكتبة الأمانة العامة وتوفير مصادر المعلومات بمختلف أشكالها وموضوعاتها، وإعداد ونشر تقرير المعرفة بشكل دوري وتلبية احتياجات الأمانة العامة من المطبوعات ذات الصلة بالأنشطة التخصصية الرئيسية، مع التركيز على توفير المعلومات على المستوى الداخلي والخارجي لدعم محتوى النشر المطلوب تحقيقه في الهدف الإستراتيجي للأمانة العامة في تعزيز الثقافة التشريعية.

ويركز «قسم إدارة المعرفة» جهوده على تعزيز الوعي القانوني بالتشريعات المحلية في دبي وإعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي الدورية والخاصة ببوابة دبي التشريعية بشكل دوري، إلى جانب تطوير وتغذية البوابة بالمواد المعرفية ذات العلاقة بالتشريعات واستكمال الإجراءات المتعلقة بتوقيع مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون المشترك.

ويحرص القسم على المشاركة في تنظيم جلسات نقاشية وورش عمل تفاعلية ومحاضرات وندوات ومؤتمرات قانونية داخلية وخارجية، إلى جانب برامج تدريبية قانونية تلبي الاحتياجات التدريبية لموظفي الشؤون القانونية في الجهات الحكومية.

صلاحيات

أما صلاحيات «قسم الترجمة القانونية»، فتتمحور حول ترجمة التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية لحكومة دبي ومشاريع التشريعات المعدة للاستعمال الداخلي في الأمانة العامة، بغرض الاستفادة منها خلال إعداد التشريع.

***مدير إدارة التثقيف التشريعي**

25
مليون زائر متوقع لـ«إكسبو 2020 دبي»

تواصل
منصة مخصصة لوسائل الإعلام لتغطية الفعاليات

100
روبوت لخدمة ومساعدة الزوار وإرشادهم داخل المعرض

تلفزيون «إكسبو 2020 دبي» ينقل أحداث المعرض وأكثرها تشويقاً